

مصر المرتهنة

بقلم د. المصطفى حجازي - مفكر مصري

إخواننا قائمة على إلغاء الشخصية وأن يحال أطراف أي عمل إلى تركيبة معايير مهنية، إن صَحَّت في حق شخص ما تبوأ هذا الموقع المؤسسي أو ذلك وإن لم تصح أو تَبَدَّلَت قدراته وجب إحلاله و تبدليه.

ما مؤسستنا في العمل الوطني فهي دعوى أحقية مانسميه الرموز (وهي نخبة ذاتية الانتخاب في معظمها) - الأطول تاريخاً في أفضل الأحوال أو الأكثر ظهوراً في أغلب الأحوال أو الأكثر صخباً في أسوأ الأحوال - أحقيتهم في تكوين دائرة أهل حل وعقد بغض النظر عن كنهه وطبيعته ما يَلُحُون وما يعتقدون. وهذا للأسف هو ذاته داء الاستبداد المتمثل في تركيبة النظام المصري المأمول تغييره.

يا سادة!، يا كل من يرجو مخرجاً من نفق الواقع المظلم!، ليس بد من أن نقف جميعاً وقفة صادقة مع أنفسنا وأن نبحث عن ونقدم من هم أهل للقيام على أمر الإصلاح رموزاً كانوا أو غير رموز؟! وإن كان منا من يرى أنه يستطيع أن يتقدم صفوفنا حال الدفاع عن الوطن و العرض فقط من باب أحقيته كمصري وأسبقيته في الغيرة على قضايا مصر دونما كفاءة قتال ويحرم هذا الوطن ممن يجيد الذود عنه، إن كان منا من يقدر على ذلك دون أن يتأكد أنه ضاع و ضيع، فليبق النقاش (في حلبة التغيير الحال والواجب) عن الإقصاء دونما التفات إلى ما جعل من أجله الائتنام أولاً.

و أخيراً فإن الأهلية شطران، أحقية للاضطلاع بفعل ما وكفاءة لتحقيقه، فمن أم عملاً استناداً إلى أحقية دون كفاءة كان مدعياً ومن أم عملاً استناداً لكفاءة دون أحقية كان مغتصباً، فلا تضيعوا هذه اللحظات الفارقة في عمر مصر بين ادعائنا واغتصاب غيرنا.

"فمصر ليس قدرها أن تضيع بين مستبد مغتصب لمستقبلها و مدعٍ مُضَيِّعٍ لهذا المستقبل."

المشكلة لم تعد هي المشكلة، و لكن القائمون على حلها صاروا هم المشكلة"

"The problem is not the problem any more; It's the people solving the problem."

مقولة دارجة في أدبيات الفكر الاستراتيجي تصح فيما انتهى إليه حالنا في التصدي لقضية التغيير في الواقع المصري.

فبين دعوى أحقية كل مصري في أن يتصدى لقضية تغيير واقعه بل وواجبه تجاه ذلك، مع الإصرار على عدم الالتفات إلى العناصر المبدئية التي تؤهل أياً منا إلى القيام بهذا الواجب وممارسة هذا الحق تددت طاقة التغيير وذبلت شواهد.

حين غاب السؤال عن "معايير" إنجاز هذا التغيير المرجو بل وغيَّب عملياً عن قضية الإصلاح أول المعنيين به والمخاطبون بخطابه والراجون لنتائجه وهم الناس وما يروونه حقاً -أحلنا جهد التغيير إلى جدل نخبة (انتخبت نفسها في أغلب الأحوال) حول الأحقية والأسبقية للتصدي للإصلاح دونما التفات موضوعي لاستحقاقات إنجاز هذا العمل الإصلاحي.

ولما كان البحث في استحقاقات "إنجاز" تغيير حقيقي (وليس فقط الحديث عنه أو العمل حول تخومه) ليس على أجندة الحديث في أغلب الأحيان ولما كانت هذه الاستحقاقات ثقيلة قد تدعو إلى إنكار الذوات والتواري عن سدة القيادة والظهور في الغالب الأعم، كان الإصرار الدائم بل والهروب إلى دفع كل الحديث وكل العمل إلى خانة صراع أحقية وأسبقية القيام عليه وليس خانة أهلية إنجازها.

فالحديث صار دائماً عن شواهد الإقصاء والتفرد والتي هي آفة مصرية مموجة بكل المقاييس ولم يكن أبداً من حديث عن جدوى ما يفعل ومدى ارتباطه باحتياج المخاطب بالتغيير أو طبيعة وعيه.

حتى دعوى المؤسسية زُيِّفَت. فالمؤسسية الحقبة يا